الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

دور الديمقراطية في ترسيخ دعائم المجتمع المدني

يُعرّف قاموس أوكسفورد السياسي، المجتمع المدني، بأنه مجتمع المؤسسات التي لا تتبع الدولة ولا ترتبط بها، كما لا تتبع عائلة أو حزباً أو تنظيماً من التنظيمات. وهو المجتمع الذي يضم مؤسسات تطوعية وهيئات تعاونية. والحال أنه تمّ استعمال مصطلح "المجتمع المدني" بمعان مختلفة من قبل مختلف الكُتّاب منذ القرن الثامن عشر. وظلّ مفهوم "المجتمع المدني" الرئيسي يعود دائماً إلى الفيلسوف الألماني هيجل. وإذا كان صحيحاً ما قاله ماركس من أن "المجتمع المدني هو البؤرة المركزية ومسرح التاريخ، ويمثل القاعدة التحتية"، فإن المجتمع المدني هو اللحظة الإيجابية والفعالة في التطور التاريخي، وليس الدولة كما ورد عند هيجل.

د. شاكر النابلسي
كاتب اردني. امريكا

(هوجة) المجتمع المدني

شاع استعمال مصطلح المجتمع المدني في أدبيات العلوم الاجتماعية في تسعينيات القرن العشرين، بعد انهيار دول الكتلة الشرقية، وفي مقدمها أكبر وأقوى هذه الدول، وهو الاتحاد السوفياتي نفسه، من دون طلقة نار واحدة من المعسكر المعادي، وهو الغرب، وذراعه العسكري المعروف باسم حلف الأطلسي. لقد قيل وقتها إن هذا الانهيار السريع، لم يكن مفاجأة لمن يعرفون طبيعة النظم الشمولية التي كانت تحكم دول الكتلة الشرقية. ففي هذه النظم الشمولية تبتلع الدولة المجتمع، ويبتلع الحزب الايديولوجي الأوحد الدولة، ويصبح الفرد أعزل في مواجهة الدولة والحزب. فينكفئ على نفسه، أو على أسرته الصغيرة، يحتمي بدفئها في مواجهة الكيانات الباردة الضخمة لكل من الحزب والدولة.

كان الروائي الإنكليزي جورج أورويل، هو أول وأشجع من سبر أغوار هذه الظاهرة الجديدة في تاريخ البشرية في روايته الشهيرة ١٩٨٤، التي ظهرت في بداية الحرب الباردة عام ١٩٤٩، فبرغم أنه كان يدين بالاشتراكية في فكره السياسي، إلا أنه رأى كيف يمكن أن يتم استغلال الإنسان باسم العدالة. فباسم تحرير هذا الإنسان من الاستغلال الاقتصادي يتم استغلاله، بل سحقه، إنسانياً وروحياً. وانهارت الكتلة الشرقية من داخلها بعد أن سحقت مواطنيها، فلم يدافع عن أنظمتها الشمولية أحد من أولئك المواطنين. (سعد الدين ابراهيم، المثقفون العرب والتخريب الحالي لمصطلح المجتمع المدني، "الحياة"، ٢٠٠١/٣/٣١).

أسس المجتمع المدني

المجتمع المدني هو فضاء للحرية، يلتقي فيه الناس، ويتفاعلون تفاعلاً حراً، ويبادرون مبادرات جماعية بإرادتهم الحرة من أجل قضايا مشتركة، أو مصالح مشتركة، أو للتعبير عن مشاعر مشتركة. وهم يفعلون ذلك بشكل سلمي. ولا ينكرون على غيرهم أن يفعلوا الشيء نفسه. وبهذا المعنى، فإن المجتمع المدني أشبه بسوق كبيرة، يتغير فيها الباعة والمشترون حسب حاجة أفراده، وحسب السلع المبتغاة، وحسب التراضي بين المتعاملين. وهذا التغير حسب الحاجة، وحسب الموضوع، وحسب أطراف التعامل لا ينفي استقرار المعاملات بين أطراف بعينها، ولا ينفي استقرار أنماط التعامل وقواعدها، بحيث لا تكون هناك ضرورة لإعادة اكتشافها في كل مرة تكون هناك ثمة معاملات جديدة، أو أطراف جدد وافدون على الساحة. (سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والمؤسسة الدينية والمطلقات في العالم العربي، جريدة "الحياة" لندن، ٤/٢٧/ ٢٠٠١).

إن المجتمع المدني الذي نتحدث عنه اليوم، لم يعد مجرد مفهوم يشير إلى مستوى من مستويات النشاط المجتمعي يتسم بالتعددية والتناقض والجزئية والمصلحة الخاصة ولكنه يشير إلى مجموعة من المنظمات النشيطة التي يمكن تعيينها وتحديد موقعها ومكانها والأدوار الكبيرة التي تلعبها، بموازاة الدولة أحيانا وأحيانا ضدها. لكن ما هو أهم من ذلك أن المجتمع المدني لم يعد ينظر على أنه تجسيد للخاص والمصالح الجزئية في مقابل الدولة المجسدة للعام وللمصالح الكلية ولكن كدولة مقابلة، أي كمنظمات ذات نفع عام وأهداف كلية تخدم أهدافا عامة وتشكل مصدرا للنظام والعقلانية والترشيد والاتساق داخل نظام اجتماعي هجرت الدولة العديد من ميادينه أو أصبحت غير قادرة على بث النظام والسلام فيها، كما أكد سعد الدين إبراهيم.

ونستطيع تلخيص أسس المجتمع المدني فيما يلي:

١- اعطاء حقوق المرأة كاملة. فلا وجود للمجتمع المدني والمجتمع الديمقراطي بدون اعطاء المرأة كافة حقوقها التي حرمها منها فقهاء الإسلام على مدى خمسة عشر قرناً مضت. وكان ذلك يعود إلى أسباب كثيرة منها: نفسي يتجلى في أن اليمين المتطرف استبطن في الصغر المرأة كأم وربة بيت لا غير. وأن لا تخرج من البيت إلا إلى القبر. ومن هذه الأسباب ما هو تاريخي يتجلى في وقوف شخصية كعائشة زوج الرسول إلى جانب مقتل عثمان بن عفان، وإلى جانب الحرب على علي بن أبي طالب، مما دفع صاحب العقد الفريد أن يقول فيها: "بالأمس تحرضين عليه واليوم تبكين عليه". وهذه الوقائع التاريخية دفعت الفقهاء من سنّة وشيعة إلى وضع الأحاديث النبوية المزورة ضد المرأة المسلمة. وأنها في النهاية ناقصة عقل ودين. ولم يقتصر الأمر على وضع الأحاديث المزورة ضد المرأة، ولكنه شمل وضع الأحاديث المزورة الخاصة بإعلاء مقام رجال الدين وإقرانهم بالسلاطين مثل: "صنفان من أمتي إذا صلحا صلحت الأمة، وإذا فسدا فسدت: السلطان والعلماء". وكذلك: "هلاك أمتي: عالم فاجر وعابد جاهل".

أما السبب الآخر، فهو تعليمي. ففي الوقت الذي يقول فيه برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن كل أمة يتجاوز فيها عدد الأميين عشرة بالمائة لا مستقبل لها، يطالب الإسلاميون بحرمان المرأة من التعليم. واعتبروا —كما حصل في تونس —بأن التعليم للمرأة ليس من الأوليات. وأن من الأولوية للمرأة اطاعة زوجها. في حين أن فرنسا لم تصبح ديمقراطية وذات مجتمع مدني حقيقي إلا في عام ١٩٤٤ عندما أعطى الجنرال ديغول للمرأة حق الانتخاب.

٢- إن المجتمع المدني هو مجتمع الدولة الحديثة. وهي تعريفا الدولة التي ينتمي إليها بالمواطنة الكاملة الحقوق جميع مواطنيها، وتكفل فيها حقوق المواطنة السياسية والانسانية لكل مواطنيها. فالدولة الطائفية ليست عائقاً أمام الحداثة السياسية وحسب بل أمام الحداثة ككل وخاصة الحلقة المركزية فيها، وهي التنمية الاقتصادية والتقدم في التعليم.

حوافز المجتمع المدني

١- التعلّم بتواضع من تعايش المجتمعين المدني والسياسي في العالم.

٢- تعلّم الحداثة السياسية بما هي صراع سلمي على الحكم بين السلطة والسلطة المضادة، والرأي والرأي الآخر داخل كل منهما. فتاريخ الحداثة السياسية هو تاريخ الحفاظ على التوازن بين السلطات المتوازية بلعبة تعايش كل سلطة مع السلطة المضادة لها في حوار دائم بينهما، قطعاً للطريق على العنف.

٣- الانتقال من ثقافة التخوين والتكفير إلى ثقافة التعددية، وما تتطلبه من صراع بين الأفكار والبرامج والفلسفات، من دون السقوط في هاوية عنف أعمى، يتساوى في نهايته المنصور بالمكسور.

٤- العمل على الانتقال من ثقافة الاجماع إلى ثقافة التعددية والحق في الاختلاف، ومن شرعة الغاب إلى شرعة حقوق الانسان، ومن العلاقات الطبيعية القائمة على القرابة التي تمحو الفرد محواً إلى علاقات تعاقدية تسود المجتمعين المدني والسياسي، ومن العائلة إلى الدولة، التي تعترف للفرد بحقه في تقرير مصيره في حياته اليومية.

٥- عدم ضياع الوقت في البحث في التراث العربي - الإسلامي عن جواب لسؤال: ما العمل للانتقال من ثقافة الاجماع إلى ثقافة التعددية والحق في الاختلاف؟ فالجواب الواقعي لهذا السؤال يكمن في التماهي مع المجتمع المدني الثقافي العالمي القائم على مسلمتين: الدفاع عن استقلال الابداع والفكر والتضامن مع ضحايا الرقابة والتخوين والتكفير. وبناء نموذج المجتمع الثقافي العالمي، وهو البرلمان الدولي للكتّاب الذي تأسس عام ١٩٩٣، وكان نجيب محفوظ الرئيس الشرفي له.

٦- السعي لتحرير العلم والإعلام من قبضة التيار المناهض للحداثة بما فيه التيار التقليدي الذي تحالفت معه الأنظمة المفتقرة إلى الشرعية لتستقوي به على خصومها الإسلاميين.

٧- اقتباس نماذج أحزاب، نقابات، جمعيات ونوادي المجتمعات المدنية في البلدان الغربية، خصوصاً وأن العامل الخارجي غدا اليوم بفضل ثورة الاتصالات والتلاقح الثقافي الملازم لها، أساسياً في تحديث المجتمع التي فاتها قطار التحديث. مع العلم أن المجتمعات الغربية ليست كلها سمناً على عسل، بل هي موضوع نقد دائم لمزيد من تحديثها.

أزمة المجتمع المدني العربي

ما زال المجتمع المدني العربي يعيش في أزمة خانقة، كما يرى معظم علماء الاجتماع العرب، وعلى رأسهم حليم بركات. فالدولة العربية (دولة الاستقلال) هيمنت على معظم مرافق الحياة العربية، وقامت بتهميش الشعب، والحد من مبادرته ومشاركته في عملية التغيير، وذلك بحرمانه من حقوقه السياسية، ومن اقامة المنظمات والهيئات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تساعد على تغيير المجتمع من داخله. كما قامت الدولة العربية باحتكار السلطة في فئة معينة من الناس وحالت بين السلطة وتداولها، وخالفت مبادئ الإسلام الذي ينادي بتداول السلطة ؟وتلك الأيام نداولها بين الناس؟ (آل عمران:١٤٠).

لقد قامت منذ نصف قرن في العام العربي ما يُعرف بأزمة المجتمع المدني التي ردها كثير من علماء الاجتماع العرب إلى هيمنة (دولة الاستقلال) هيمنةً بطريركية على نشاطات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فمنذ قيام دولة الاستقلال العربية مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، نشأت أزمة المجتمع المدني العربي بقيام الدولة التسلطية العربية لملء الفراغ السياسي الذي تركه الاستعمار البريطاني والفرنسي في العالم العربي. وكانت أزمة المجتمع المدني العربي إحدى الكوارث التي جلبها الاستقلال السياسي الشكلي على العالم العربي. ويحلل علماء الاجتماع العرب سبب أزمة المجتمع المدني العربي هذه من خلال قول حليم بركات (أحد علماء الاجتماع العرب المعاصرين في أمريكا) من أن أزمة المجتمع المدني العربي ناتجة عن هيمنة الحكم العربي على المجتمع، وعن تهميش الشعب والحد من مبادراته ومشاركته في عملية التغيير، بحرمانه من حقوقه الإنسانية الأساسية، ومنها حقه بالعمل المنظم والتعبئة الشعبية من خلال مؤسساته وجمعياته المهنية واتحاداته ونقاباته وأحزابه ومنظماته، ومختلف الحركات الاجتماعية المستقلة التي يمكن العمل من خلالها على تغيير الواقع. وإن البحث في أزمة المجتمع المدني هو البحث في ممارسات الدولة التعسفية للسلطة. فلقد سلبت الدولة العربية المجتمع من وظائفه الحيوية واحتكرتها لنفسها. (حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، ص٩٢٣).

المجتمع المدني مفتاح الديمقراطية السليمة

إن اهتمام المثقفين العرب بالحديث عن المجتمع المدني والالحاح عليه، ينبثق من خلال كون قيام المجتمع المدني هو المفتاح لقيام ديمقراطية سليمة، وقيام مجتمع الحريات المُصانة، وانتشار الحداثة السياسية والفكرية والأدبية والفنية والاقتصادية في المجتمع الذي يسود فيه المجتمع المدني. كما أن قيام المجتمع المدني يعني أن هناك دولة علمانية قائمة، فصلت الدين عن السياسة، ومنعت رجال الدين من الاشتغال بالسياسة واصدار الفتاوى السياسية التي لا قيمة سياسية لها، وغرضها التحريض وليس نقد الذات السياسية.

يقول صموئيل هينتنجتون في كتابه (الموجة الثالثة للديمقراطية) أنه "ما كان للتحول الديمقراطي أن يتم بنجاح، لولا منظمات المجتمع المدني. فمنظمات المجتمع المدني هي التي تدعم الديمقراطية، وتجعلها غير قابلة للانكفاء أو الارتداد". وفي منتصف التسعينيات، لم يصبح مفهوم المجتمع المدني جذاباً وشائعاً، وإنما أصبح أيضاً غنياً في تداعياته بالنسبة إلى عمليتي الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، والاجتماعية. وأصبح المجتمع المدني - كما يقول سعد الدين ابراهيم - يتمحور حول فضاء للحرية، يلتقي الناس فيه بإرادتهم الحرة، ويأخذون المبادرات من أجل أهداف أو مصالح أو تعبير عن مشاعر مشتركة. وفي فضاء حياة تعددية ديمقراطية، سيكون المجتمع المدني داعماً للدولة ومكونا رئيساً من مكونات قوتها، إلى جانب السلطة التي ستتراجع عن ابتلاع الدولة، لتصبح سلطة القانون، بعد أن كانت طويلاً قانون السلطة، من أجل أن تعود الدولة إلى مجالها الطبيعي فضاءً وطنياً لتنظيم صراع الإرادات الحرة المستقلة، وإدارته سلمياً. وهذا أيضاً لكي تتوفر الجهود لمجابهة التحديات القومية الراهنة والمستقبلية، التي تحتاج فيها بلادنا، كباقي بلدان العلم الثالث المتأخرة، إلى دور أقوى للدولة في قيادة تنمية عقلانية وعادلة، يشارك فيها الجميع من جهة، وإلى مجتمع مدني أقوى، يعمل على تقوية الاندماج والوحدة الوطنية من جهة أخرى.

ما معنى دمقرطة المجتمع المدني؟

إن الديمقراطية المجتمعية، أو دمقرطة المجتمع المدني تعني بث مزيد من روح المسؤولية عند الأفراد تجاه التفكير والعمل على تقرير مصيرهم وعدم التسليم للدولة، بل وللسياسة بوصفها مركز تكثيف القرار المجتمعي وتوحيده، أو الاعتماد الوحيد عليها لتحقيق الأهداف والحاجات المطلوبة. وجاء الحديث المتزايد عن المجتمع المدني ومؤسساته في الدول الصناعية كدليل إذن على نضج الديمقراطية أو اكتمالها ونضج المجتمعات معاً، وارتفاع درجة التفاعل والتواصل بين الدولة. (برهان غليون، نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية، محاضرة في جامعة قطر، ندوة "المجتمع المدني والديمقراطية"، ١٤- ٢٠٠١/٥/١٧).

مستقبل المجتمع المدني العربي

إن أسئلة مستقبل المجتمع المدني العربي تنتصر، فيما إذا كنا نسير اليوم نحو حقبة التحرر من المفهوم الكلاسيكي الحديث للدولة كمركز أحادي ووحيد للتنظيم والتنسيق الاجتماعي، وهي الحقبة التي دامت أكثر من قرنين. وهذا التحرر من المفهوم التقليدي للدولة لا يعني بالضرورة زوال الدولة، وإنما زوال شكل من أشكالها. لكن الأهم من ذلك هو معرفة طبيعة الهيئات والتنظيمات والمؤسسات التي ستحل محلها وتشكل جماع نشاط القرن القادم كله وربما القرن الذي يليه. إن العودة الراهنة إلى المجتمع هي موجة عميقة الجذور، لكن طرق هذه العودة وأشكالها والنماذج التي ستنجم عنها، كل ذلك لا يزال في بداياته الأولى. والسؤال الذي يطرحه برهان غليون هو: هل ستساعد هيئات المجتمع المدني، أو بالأحرى بناء المجمع المدني بمعنى الهيئات الأهلية الناشطة في ميدان العمل العام، على ايجاد مجتمع أكثر تحررا، وعلى توافق أكبر بين حرية الفرد وحرية المجموع، واتساق أكبر بين مسؤولية الحاكم أو المقرر ومسؤولية المحكوم أو المطبق؟

سوف نسير خلال القرن القادم نحو شكل من التنظيم المدني، تخضع فيه السياسة من حيث هي بلورةٌ للتصورات والاختيارات التي تمسّ المصير العام والمصائر الجزئية أيضاً. ومن حيث هي قرارات ترمي إلى تطبيق هذه الاختيارات لنشاط مجموعة لا محدودة من التجمعات والهيئات والتنظيمات المدنية غير الحكومية. وأن الحكومة التي تحتل مراكز القرار السياسي الرسمي لن يكون دورها سوى التنسيق بين نشاط هذه الهيئات والمنظمات وايجاد القاسم المشترك فيما بينها. ومن هذه الزاوية ستقدم هيئات المجتمع المدني المتعدد الجديدة إطاراً يتيح للمواطنين المشاركة بشكل أكبر وأنشط في تقرير مصيرهم، والمساهمة بصورة أقوى في السياسة من حيث هي انشغال بالمصير العام وممارسة للقرارات التي تمسه. وسينشئ ذلك دائرة للمشاركة السياسية موازية للدائرة التي يمثلها البرلمان، والقائمة على عملية انتخابية إحصائية محضة لا تعكس حقيقة الإرادات المجتمعية القائمة والمتنافسة على تشكيل السياسة، بل دائرة تتجاوز الدائرة البرلمانية وتخضعها لها، سواء عبر الضغوط، أو عبر التدخلات المباشرة في تكوين الرأي العام.

ويرى برهان غليون، إن منظمات وهيئات المجتمع المدني سوف تزداد نفوذاً وقوة، خاصة تلك الناشطة على الصعيد العالمي أو المتعدية الجنسيات، في تلك المجتمعات التي خسرت الرهان على الدولة ولم تنجح في بناء مجتمع مدني قوي. وهذا هو وضع البلاد العربية والعديد من البلاد النامية. فكما أن الدولة لن تستطيع هنا أن تقاوم ضغوط هذه المنظمات التي تزداد مزاعمها بالمشاركة في تقرير السياسات العالمية، كذلك فإن المجتمع المحطم والمفكك الذي نشأ في حضن مثل هذه الدول اللاقومية سيكون إما عاجزاً عن بناء نفسه وهيئاته الخاصة النشيطة، أو غير قادر على المشاركة الفعالة في الهيئات المدنية العالمية الفاعلة على أرضه الوطنية ذاتها.

العرب في أربيل .. وكردستان تحتفل

شاكر الأنباري
كاتب

كردستان العراق اليوم اقليم، له كيانه السياسي والاداري والاقتصادي الموافق عليه في الدستور العراقي. له برلمان منتخب، وحكومة بوزارات ذات كيان قائم وفعال، وجيش يدعى البيشمركة، اعتبر حسب الدستور حرس حدود لاقليم كردستان. وهذا الهيكل، أي الاقليم، كان قائما قبل سقوط النظام في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، لكن الجديد في الأمر اقراره رسميا من قبل الدستور الذي صوت عليه الشعب، من عرب وكرد وتركمان وآشوريين. عاصمة الاقليم هي أربيل، وأربيل كلمة آرامية قديمة وردت في العهد القديم باسم اربيلو، ولدى الكرد تسمى هه وليرِ، وقلعتها يراها المرء من كافة مناطق المدينة. أربيل اليوم اشبه بالعاصمة الثانية للعراق، فبغداد لم تستقر بعد، ويصعب في كثير من الاحيان عقد مؤتمرات كبيرة فيها او نشاطات شعبية. خوف التفجير الانتحاري ونشاط الميليشيات، وتوتر الأوضاع عموما، جعل فعاليات عراقية كثيرة تتجه الى اربيل، لعقد لقاءاتها وإقامة نشاطاتها.

من يزور اربيل سيلمس ذلك بدقة. فهناك وجود كبير لمسؤولين عراقيين قدموا من العاصمة والوسط والجنوب، وهناك ندوات دولية يشارك فيها اجانب وعراقيون، وهناك أطقم اعلامية تتخذ من اربيل مستقرا لها لتغطي ما يجري في كردستان، والعراق عامة. وقد انتقلت عدة صحف من القسم العربي للعراق الى قسمه الكردي لشعورها بالامان والحماية والاستقرار. "الصباح الجديد" مثلا، كون اربيل وكردستان العراق عموما فرضت استقرارا امنيا في اغلب مدنها، منذ اكثر من عشر سنوات، مما يوفر بيئة ملائمة للاقامة والعمل والنشاط بكل تلاوينه. ومجيء البرلمانيين العرب الى اربيل لعقد مؤتمرهم سوف يمثل نقلة نوعية في علاقة الشعب الكردي بالعرب، رسميا وشعبيا. ولعل التأثير الأكبر سيتولد لدى المواطن الكردي العادي الذي عاش سنوات طويلة تحت نير اضطهاد الحكومات العراقية في العقود الماضيات. العربي لم يعد في نظر الكردي البسيط رجل الأمن، والجندي، والمخابرات الذي يترصده لقتله أو وضعه في دهاليز السجن وتعذيبه. واللغة العربية ماعادت مرتبطة بالتهجير، والتحقيق، والتعريب الذي مارسته الانظمة السابقة على اوسع نطاق. كما ان وجود الفرد العربي لا يمثل وجود قوة مضطهدة له، او غاشمة، خاصة وهو يدرك ان العراق تحول جذريا بعد زوال نظام البعث، وان رئيس الجمهورية هو كردي، ووزير الخارجية كردي وكذلك رئيس اركان الجيش ونواب رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وكثير من المناصب السيادية المهمة يستلمها اكراد عراقيون.

أكراد يتكلمون العربية احيانا، والكردية والانكليزية، حسب ضرورة الموقف، حيث تحولت اللغة من لغة مضطهد الى لغة حضارية وأداة للتواصل بين الشعوب والافراد. الفرد الكردي يدرك ذلك، اليوم، وهو يرى مدنه اصبحت ملاذا لعرب هاربين من الميليشيات الطائفية، ومن الجوع والفاقة في مدنهم، ومن تهديدات القتل والخطف بسبب حرية الرأي او بسبب عدم الاستكانة للامر الواقع، أو بسبب ملابسات المحتل.

وعلى الصعيد الرسمي الكردي يمكن اعتبار مؤتمر البرلمانيين العرب في اربيل، عاصمة الاقليم، اعترافا بالتجربة الكردية الفريدة بين دول الجوار، وهي تعطي للاقليم ثقلا سياسيا ومعنويا امام التحديات التي يواجهها، خاصة التحرك العسكري التركي وما رافقه من قصف للقرى الكردية والمدن الصغيرة، تحت ذريعة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني. وهي ذريعة قد تحمل جانبا من الصحة، لكن الحقيقة ان تركيا الكمالية تنظر بريبة الى التجربة الكردستانية في العراق، المتآخمة لكتلة سكانية كردية في الجانب التركي تصل الى اكثر من خمسة عشر مليون كردي. وتركيا لا تسكت على شعب كردي يحكم نفسه بنفسه، وينحت هويته القومية بين بلدان العالم المعاصر. كما تعطي الفعالية ثقلا للشعب الكردي في كردستان العراق وتجربته في حكم نفسه بنفسه أمام دول الجوار الأخرى، ذات الكثافة الكردية العالية مثل إيران.

ويدرك القادة الأكراد مدى الالتباس الذي تحمله الذهنيات العربية بشأن القضية الكردية، والتطورات الأخيرة التي جرت في العراق. فالحملات الظالمة التي تشنها البروباغاندا القومية، الشوفينية، بوشائجها الاصولية الاسلامية المتطرفة، تكاد تخرج الاكراد من حقل العراقية، وتضعهم سوية مع دولة إسرائيل والمشاريع الصهيونية، كما لا تعترف بحقوق قومية اخرى عدا العرب، بل ولا تعترف بوجود قومي لشعوب تعيش في البلدان العربية، وتعتقد ان تبلور هوية قومية كردية يهدد مصالح العرب في المنطقة. ومن هذا المنطق كان سعي حزب البعث العراقي، بقيادته القومية والقطرية، وبمجلاته القومية، وصحفه، ورشاويه النفطية، لأدباء وكتاب وصحافيين، طوال فترة حكمه، على تعريب المناطق الكردية بالقوة، وان تعذر ذلك فبالسلاح الكيمياوي، كما حصل في حلبجة، ودفن البشر احياء كما حصل لمئة وثمانين الف كردي في ما سمي بعملية الانفال التي قادها علي حسن المجيد.

عروبة مثل تلك، هي التي تستحق التبجيل، حسب زعمهم، لكنها في الحقيقة تستحق الرثاء... واللطم حسب التقاليد العراقية الكربلائية.

طبعا لن تكون اربيل عربية، ولا السليمانية. لكن تواجد هذا الحشد الرسمي العربي في عاصمة الاقليم، يزيل حساسيات تاريخية بين الاكراد والعرب، صنعتها عقود من التجاهل العربي الرسمي، والشعبي، لحقوق شعب، نبيل، يعيش بين ظهرانيه، ويشاركه الدين نفسه والتقاليد عموما وكثيرا من الأمكنة، حيث يتعايش العرب والاكراد جنبا الى جنب منذ قرون، وأفضل مثال على ذلك مدينة كركوك، وخانقين وجلولاء والموصل وطوزخورماتو. ويتذكر العرب العراقيون بجدارة ما التزم به الاكراد من اخلاق حربية وسياسية. فهم، وبرغم كل الاضطهاد الذي عانوه من الحكومات العراقية المتعاقبة، والتجاهل العربي الرسمي، والتشكيك بنواياهم، وبرغم الحروب التي خاضتها القيادة الكردية في سبيل حقوقها، الا ان تلك القيادة لم توجه سلاحها يوما الى المدنيين، ولم تفجر قنبلة في سوق، ولم تقتل على الهوية كما حصل بعد التغيير المزلزل، الذي قاد فصائل عراقية وميليشيات الى ذبح بعضها البعض طبقا للهوية المذهبية، برغم انهم يعيشون في المنطقة ذاتها، والشارع نفسه. ويتحدرون ربما من القبيلة عينها.

البروباغاندا العروبية، الشوفينية، تصور أربيل وكأنها ساحة تكتظ بالسيارات الإسرائيلية، ويسرح بها جيمس بوند يهودي يبني قاعدته السرية متنقلا بين نادي المعلمين وبرلمان كردستان، مرورا بفندق جوار جرا. كما تصور الأكراد وهم يحاربون كل ما يمت الى العروبة بصلة، لذلك يعتقدون ان عقد اي مهرجان او نشاط في اربيل والسليمانية معناه خيانة للعروبة ودعوة لصهينة المنطقة. ولا يدرك هؤلاء الخائفون ان جلال الطالباني، رئيس العراق الكردي يحفظ من شعر الجواهري أكثر بكثير من المفكرين العروبيين الذين يعتقدون أن العروبة تبدأ بساطع الحصري وتنتهي بميشيل عفلق. وأن شاعر العرب الأكبر، الجواهري، لم يكرم في أي بلد عربي ويقام له تمثالان مهيبان الان في أربيل والسليمانية.

المفارقة ان عرب العراق يعون ما يمثله مؤتمر البرلمانيين العرب في اربيل، العاصمة الثانية للعراق. فهم ادرى بموقع الشعب الكردي وقياداته السياسية لمستقبل العراق القادم، بعد أن تهاوت المسلمات واستهانت قوى الجوار بالدم العراقي، ذبحا، وتقتيلا، ومفخخات، وجهاديين لقتل النساء والاطفال، من اي طائفة وعرق كانوا. كل ذلك يدركه العراقيون جيدا، لذلك كان سعي القيادات السياسية محموما لعقد المؤتمر في العراق، واربيل جزء من العراق، وتاجها الشمالي، مثلما البصرة تاجها الجنوبي. فالعراقيون على قناعة راسخة ان بغداد أم الدنيا في زمن العباسيين كانت تتكلم العربية، والفارسية، والتركية، والارامية، والعبرية، دون اي حرج او خوف، فهي من تحكم وتسود، والقوي لا يخاف.

ولن يضيرها اليوم ان تتكلم الكردية، لغة اكثر من خمسة ملايين مواطن يعتزون بوطنيتهم العراقية الكردية.

المشكلة، والعقدة النكراء في الذهنية القومية العربية انها تجهل الشارع، وتجهل منطق الواقع والحياة، وتعتقد ان الشعارات فوق البشر، وأنها مقدسة اكثر من الحياة ذاتها. والا ما هو السر الكامن في تتفيه تجربة اقليم كردستان وعلاقته مع الحكومة المركزية؟ وما هو السر في تتفيه التطبيع الشعبي الهائل الذي يجري بين المواطنين العرب والاكراد في السليمانية ودهوك وأربيل وكركوك؟ فمن يزر هذه الحاضرات في الصيف والشتاء على حد سواء يجد نبضا مختلفا عن عقود سبقت. العراقيون يتواجدون في كل مكان تقريبا، عمالا وموظفين واساتذة وصحافيين وتجارا وصناعيين، وحاجز اللغة لم يكن عائقا امام التواصل الانساني، خاصة وان اللغة الكردية سهلة التعلم وفيها مفردات عربية كثيرة بسبب الدين الاسلامي المشترك والصلاة وحفظ الآيات القرآنية والتجاور الاثني، واعتماد اللغة الكردية على الخط العربي الفارسي، عكس ما هو موجود في تركيا.

وعلاقة العرب والاكراد ليست وليدة اقليم كردستان طبعا، بل هي علاقة تاريخية وفيها ملابسات وتناقضات كثيرة. فهناك اكثر من مليون كردي يعيشون في بغداد ومدن الوسط العراقي، منذ قرون ربما. والوشائج الأسرية والعشائرية واللغوية تغور بعيدا في التاريخ. لذلك يمكن تفهم نظرة العربي العراقي الى القضية الكردية بوضوح، فهو يسبح في الفضاء الحضاري نفسه، وفي الفضاء اللغوي والثقافي والديني، منذ النشأة، وتحديدا في الوسط والشمال. وقد ناضلت قوى اليسار منذ عشرات السنين لكي يحصل الاكراد على حقوق المواطنة، وعلى الحق في ان يكونوا مواطنين من الدرجة الاولى حالهم حال العربي، سواء في رئاسة الدولة او في الوظائف العامة. وهذا إنجاز يشكل فخرا للعرب العراقيين، وينبغي على قومانيي المجلات، والمؤتمرات القومية الباذخة، ان يتفهموا هذه الصورة دون البقاء جهلة فيما يدور في الواقع. لذلك لا يستغربن المرء من ردة فعل المثقفين العراقيين، القاسية، عربا وأكرادا، سنة وشيعة ومسيحيين، وفي أغلب الصحف والمجلات العراقية، على خطاب رئيس تحرير الآداب، الذي فسروه هجوما على الثقافة العراقية، وعلى المثقفين، وتوجهات المجتمع العراقي برمته، خاصة تعريضه بتجربة اقليم كردستان، والتجربة العراقية عموما، برغم ما فيها من احتلال وميليشيات وفوضى وأخطاء كبيرة. وردة الفعل تلك لم تكن مناصرة لرئيس مؤسسة المدى فقط، باعتبارهما من رموز الثقافة العراقية سابقا ولاحقا، ولكن بسبب فداحة الجهل القومي بالقضية العراقية، وبسبب الاحكام المسبقة، والمسلمات، والتجييش والتهويش الذي صدّر لهم القتل الجماعي، والتصفيات المذهبية، والمفخخات في الجامعات والاسواق والمدن بحجة (مقاومة) المحتل.

المثقفون العراقيون يعتبرون وجودهم في اربيل، ان كان في مهرجانات المدى، او في الفعاليات الثقافية والفنية والفكرية والسياسية، وجودا طبيعيا، عراقيا بحتا وان اختلفت اللغة، الا ان المشاعر الوطنية تتجاوز حدود اللغة في كثير من الاحيان، واليوم تبعهم السياسيون العراقيون ايضا، في مؤتمر البرلمانيين العرب، وكذلك البرلمانيون العرب انفسهم، وهذا تأصيل لممارسة عربية اصيلة ومطلوبة في العلاقة مع الشعب الكردي. فبدلا من تصدير القنابل الكيمياوية، وفنون التعذيب، والتعريب، يصدر العراقيون العرب اليوم الى اربيل والسليمانية ودهوك وكركوك وخانقين، التسامح، واللغة الانسانية لا السلطوية، والثقافة، والفن، والاعتراف بالحقوق، والاعتذار عن كل الفظائع التي ارتكبت بحق الاكراد تحت لواء الوحدة، والحرية، والاشتراكية، والقضية المركزية، وما الى ذلك من شعارات رنانة، دفعت ثمنها الشعوب العربية سجونا وقتلا وهجرات واغترابات. وانتجت لهم مؤخرا، وبارادة لا تلين، اصحاب اللحى الانتحاريين الذين يفضلون الموت على الحياة، والذين هم خارج التاريخ لولا عظام ضحاياهم.

الفائدة الكبيرة من اجتماع العرب في اربيل، لا الكلمات الرنانة ولا الخطب ولا تبويس الوجوه، بل في أمور اخرى لم يلتفت لها العرب عموما. سيرونها هناك في المدينة السهلية ذات المآذن السامقة، والفضاء المفتوح على التاريخ، الا وهي الاغاني الكردية الجميلة، والفولكلور الحي، والشعر الذي اسس له خاني ومولوي وكوران وشيركو بيكاس، والكرم الروحي الكردي المتحدر من ينابيع الجبال في سرسنك وكلي علي بيك والعمادية، والجوامع الكثيرة المحتضنة لدين محمد ابن الجزيرة العربية، والالفة التي يبديها الكردي للعربي الشريف الذي يعتبره اقرب البشر الى قضيته ومزاجه.

كل ذلك سيعيشه البرلمانيون العرب.

وهم سيعاشرون شعبا حيا، وقريبا إليهم أكثر مما يتصورون. وعلى اعضاء المؤتمرات القومية، والأحزاب المتياسرة، والأصولية العربية، ان يحذوا حذوهم، لكي يخففوا، قليلا، من شدة طعن السيوف في جسد هذا الشعب النبيل.